

مروان اسكندر

ان مسؤولية العجز الناتجة من حاجات تمويل مستوردات المشتقات النفطية لتأمين عمل جزء من طاقة انتاج الكهرباء، تقع على عاتق وزراء "التيار الوطني الحر" ولا مجال لمناقشة هذا الأمر. فقد ركز على هذه المسؤولية وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش في دراسته عن معالجات الكهرباء المنشورة في خريف ٢٠١٤، وفي حينه اشار الى عجز متراكم على مستوى ١٤ مليار دولار، قائلاً إن الاستمرار في تغطية العجز سيؤدي الى افكار الدولة وحصول أزمة مالية. قبل دراسة منصور بطيش بثلاث سنوات قدمت السيدة كاترينا حاصباني دراسة الى مركز تعزيز الديمقراطية والنمو وسيادة القانون في جامعة ستانفورد المعروفة وانجز عملها بمنحة من مؤسسة محمد الصفي للتعلم في الولايات المتحدة، وهي أكدت في دراستها ان توصيات البنك الدولي منذ عام ١٩٩٦ بإنشاء هيئة ناظمة لشؤون الكهرباء، واختيار مجلس ادارة من أشخاص يتمتعون بالخبرات العلمية، وانجاز غرفة تحكم بالتوزيع، وربط التحصيل ببرنامج الالكتروني لقياس الاستهلاك، وتكليف المستهلكين انجاز الدفع عبر ترنبيات مصرفية مستمرة. وقد استخلصت ان الخطوات الإصلاحية لن تنجز ما دام المناخ السياسي كما هو عليه.

كاتب هذا المقال انجز دراسة موسعة عن معضلة تأمين الكهرباء عام ٢٠١٧، والدكتور منير يحيى قدم دراسة الى مؤتمر انعقد في بيروت في شباط ٢٠١٨ بين فيها ان مخصصات دعم مؤسسة كهرباء لبنان ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٩ ستبلغ ٣٣,٩ مليار دولار، ترتفع مع اضافة تكاليف الفائدة الى مستوى ٥٢ مليار دولار، أي أكثر من نصف الدين العام.

وكانت المساعدة لمؤسسة كهرباء لبنان تدفع نقداً للمصدرين، وسفن النقل، ومن بعد ٢٠١٣ لسفن انتاج الكهرباء، بطاقة ٢٧٠ ميغاوات لم يتوافر منها في أي سنة انتاج يفوق الـ ٢٢٠ ميغاوات. كل هذا كان يجري ووزراء التيار ويتحدثون عن انجازات مرتقبة لم تشهد منها أي انجاز، وفي المؤتمر المشار إليه اتهم الوزير المتأنى ياسين جابر وزير الطاقة في حينه سيزار ابي خليل بالمبالغة وعدم التزام الحقيقة وكان الوزير سيزار ابي خليل، الذي سمي نفسه في منشورات انتخابات عام ٢٠١٨ القيصر استناداً الى اسمه الاول، قد اكد ان انارة زحلة والقرى التي تستفيد من خدمات شركة كهرباء زحلة ستكون منذ بداية ٢٠١٩ من انجازات وزارة الطاقة، وما شهدناه ان الوزارة لم تحرز أي تقدم على هذا الصعيد، فصدق الوزير ياسين جابر ولم ينجح القيصر إلا في انتخابات لـ"التيار الوطني الحر" وجود كثيف في منطقتها.

بعد سيزار ابي خليل، والبواخر التركية، تعثر تنفيذ عقد انجاز محطة بطاقة ٤٥٠ ميغاوات في الشمال عام ٢٠١٣ لسبب غير مقنع يتعلق باستحقاق أو عدم استحقاق الضريبة على القيمة المضافة، ولو دفعت وزارة الطاقة هذه الضريبة لكانت تحولت الى مداخيل الـ TVA في وزارة المالية. السيدة بستاني التي تولت الوزارة بعد الوزير أبي خليل تميزت بتصريحات مقتضبة ومهذبة من غير ان تطاول العمق، وقد اهملت تنفيذ عقود قائمة تقضي بترقية تجهيزات محطة الزوق وبعد محادثات طويلة عام ٢٠١٦-٢٠١٧ تم الاتفاق على تنفيذ المشروع الذي كان يهدف الى تطوير الوحدات الانتاجية لتوليد الكهرباء من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- 1-زيادة القدرة الانتاجية الحالية للوحدات الانتاجية للوصول الى قدرة انتاجية تقارب السعة القصوى (أي ٧٠٠ ميغاوات بزيادة ٢٥٠-٢٧٠ ميغاوات).
- 2-تحسين الاداء ورفع الكفاءة والجهوية للوحدات الانتاجية.
- 3-زيادة سنوات الخدمة للوحدات الانتاجية.
- 4-خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة (التي كانت مصدر شكوى لسكان المنطقة).
- 5-خفض كلفة التشغيل والصيانة الدورية وكلفة انتاج الطاقة الكهربائية.

اما مصادر التمويل الخارجي، فكانت مؤمنة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتمويل المتوافر يساوي ٢٢٠ مليون دولار في وقت نفث فيه على الدولار.

وحين نبهت الوزارة الى توافر هذا الاتفاق وأنه يوفّر على الخزينة كلفة ايجار سنة للبواخر (دون احتساب تكاليف الوقود لهذه البواخر) كان ردها انها تطمح الى توقيع عقود انشاء معملين في سلعانا والبترون بطاقة تفوق الـ ١٠٠٠ ميغاوات، وعندما سئلت عن مدى اعمال الترميم في معمل الزوق، وكان بعض الاعمال يجري على أيدي فريق مصلحة كهرباء لبنان، الذي في المناسبة كان يسجل انفاق ٣٥٠ مليون دولار سنوياً على الإصلاحات، قالت انها لا تعرف بالتفصيل هذه الامور.

كل ذلك كان يجري أو لا يجري وهناك ثلاثة معامل لانتاج الكهرباء في مجرى الليطاني بطاقة ١٩٠ ميغاوات معطلة عن العمل لحاجتها الى الصيانة منذ عام ٢٠٠٦ ولم يلتفت الى ذلك الوزير ابي خليل ولا الوزير بستاني، فالاهتمام لم يكن يوماً بتحقيق وفورات في انتاج الكهرباء وسد العجز. والوزارة في تصريح لها تساءلت هل ان المصلحة تدين ٣٣,٩ مليار دولار لاي جهة كانت ما دامت التحويلات هي بين مؤسسات الدولة، ولعلها ارادت من هذا التصريح تأكيد فاعلية ادارتها.

دعونا لا نتغاضى عن ان وزراء "التيار الوطني الحر" هم من أوقعوا البلد في عجز مالي واقتصادي لا ندري الى أي تاريخ سيستمر، ونذكر بأنه خلال سنوات الحرب اللبنانية لم نواجه عجزاً كهذا، علماً بان صفيحة البنزين كانت تسوق عام ١٩٧٦ بـ ٥٠ دولاراً، وكانت الدولارات متوافرة للمواطنين. وبعد اغتيال رفيق الحريري جمد السوريون شحنات الغاز إلى لبنان، بعدما كان أنجز خط يربط محطة في حمص بمعمل كهرباء دير عمار.

الكهرباء وحمالة بعض المصرفيين وتعاميم جمعية المصارف غير القانونية، هي السبب الرئيسي في ضمور الاقتصاد اللبناني واتجاهه شبه المؤكد نحو الكساد. منهجية الحكم تؤكد ان التوقعات المستقبلية غير مطمئنة، فوزير الطاقة مثلاً تحدث عن انفراج مع استخراج الغاز والنفط، وكان لبنان أصبح بلداً نفطياً كما أكد الرئيس عون، ونحن نبعد عن هذا الوضع سبع سنوات على الأقل، ولنراجع تاريخ حوض شرق المتوسط على صعيد توافر الغاز والنفط.

عام ٢٠١٠ انجزت مؤسسة أميركية دراسة اعماق الحوض الشرقي للمتوسط الممتدة من المياه المصرية الى مياه الشاطئ الجنوبي الشرقي لتركيا، وكانت حصيلة الاستكشاف لمساحة تزيد قليلاً على ٨٣ الف كيلومتر مربع ان الغاز متوافر بما يساوي أو يزيد على ١٢٤ تريليون قدم مكعب من الغاز و١,٧ بليون برميل من النفط (أي ان غنى المنطقة هو باحتياط الغاز في المقام الأول)، وحصه لبنان ٢٤ في المئة من الثروة.

تاريخ الاكتشافات في المنطقة التي درستها المؤسسة الأميركية، على ما يبدو، لا يعرفه وزير النفط الجديد على رغم ان الرئيس بري كان قد حصل على المعلومات بواسطة خبير لبناني معروف وعمم المعرفة على النواب والوزراء.

باختصار كلي، أول اكتشاف انجز قبالة غزة عام ١٩٩٩ بتمويل من شركة CCC للمقاولين وعدد من الممولين الفلسطينيين، لكن تطوير الحقل الذي كشفت عنه شركة النفط البريطانية لم يتقدم لان السلطات الاسرائيلية أصرت على مد الخطوط أولاً الى الجانب الاسرائيلي ومن بعد يعاد توزيع الغاز حسب مشيئة الاسرائيليين.

اسرائيل اكتشفت عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ حقلين يشتملان على كميات ملحوظة من الغاز، اولهما حقل تامار الذي توازي طاقته ٦ تريليون قدم مكعب، والآخر حقل لفياتان (أي العملاق) الذي يقدر مخزونه بـ ١٥ تريليون قدم مكعب، وتطويره سيتحقق ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، فعسى أن يدرك وزير الطاقة اننا لا نستطيع مسابقة اسرائيل في التطوير، وليسأل نفسه ماذا يكون حجم الدين العام بعد ثلاث سنوات من هذا العهد.

أكبر حقل اكتشفته في مصر عام ٢٠١٥ شركة ايني الايطالية، وقد أعاد القدرة الى مصر لتصدير الغاز، وكنا نعتمد بعد انجاز اتفاق رباعي مع سوريا والاردن ومصر على تسلم شحنات من الغاز المصري لتموين محطة دير عمار التي انجزها رفيق الحريري بطاقة ٤٥٠ ميغاوات.

الغاز في سوريا أنتجته شركات اميركية وفرنسية على الارض، وقد باتت حقول الغاز هذه تحت سيطرة الجيش الاميركي، بينما حاز الروس حقوق التنقيب في المياه الاقليمية ولم يحققوا نتائج حتى تاريخه.

أما قبرص الجزيرة المقسمة، فقد اكتشفت حقل غاز سمته شركة نوبل الأميركية - الاسرائيلية حقل أفروديت وقد طوروا هذا الحقل عام ٢٠١١ وتراوح طاقته بين ٤ و ٨ تريليون قدم مكعب تكفي لتأمين حاجات قبرص لسنوات مع بعض التصدير.

يجب ان ندرك ان أي اكتشاف، ونأمل في أن يتحقق، سوف يستوجب سبباً إلى ثماني سنوات قبل استغلال الثروة سواء منها الغاز أو النفط، وبالطبع عائدات النفط أفضل من الغاز، لكن كميات النفط أقل، والمهم ان نعرف ونعترف بأن ثلاث سنوات اضافية من العهد قد تؤدي الى تآكل المنافع المتوقعة من اكتشافات الغاز والنفط. وللمناسبة نشير الى ان اكتشافات النفط على اليابسة قد تحققت منذ عام ١٩٦٠، لكن التطوير ارتهن بتكاليف الحفر العميقة والتي كان من الصعب تغطيتها على رغم الاكتشافات لأن سعر برميل النفط لم يكن يزيد على دولارين، وربما ساهم تأسيس شركة وطنية للنفط بقاعدة رأسمالية واسعة عددياً في تحقق هذا الإمكان.